مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٣)

تطورات العراق السياسية وآفاق المستقبل

أ.د. غانم محمد صالح
أستاذ دكتور متمرس ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد.

حين نذكر مصطلح التطور السياسي فإننا نريد به ذلك المصطلح الحديث الذي دخل الفكر السياسي المعاصر، من أوسع أبوابه، خلال الربع الأخير في القرن العشرين ليعبر لا فقط عن كليات التحليل السياسي وإنما، أيضا، ليكون رمزاً للتقدم الذي إجتازته الثقافة السياسية في العصر الحديث.

إنه، في عمومياته، يعني التفاعل المترتب على صدام مستتر، أو توافق ظاهري، لكنه، دائماً، يكون مرتبطاً بإبعاد التغيير الاجتماعي والاقتصادي وما يتفرع عنهما من تفاعلات متتابعة، من وضع إلى وضع آخر، معبراً، في ذلك، عن قانون التوالد الذي يفرضه الوجود الإنساني.

التطور السياسي بهذا المعنى يمكن أن يأخذ واحداً من صورتين[١]:

أولاهما: هي صورة التفاعل الحركي، بمعنى التفاعل والتعانق، بين مختلف المدخلات، أو المكتسبات، والذي لا بد وأن يؤدي إلى واحد أو أكثر من المخرجات أو المنطلقات.

التطور السياسي، هنا،يتحدد بلحظة معينة قد تطول وقد تقصر ولكنها تفنى دون أن تتجدد لأن تجددها، الذي يعني تغيراً في عنصر معين، هو عنصر الزمان، يقود إلى صورة جديدة، أو وضع جديد، من التعبيرات التي تعكس أبعاد التفاعل الحركي.

وثانيهما: هي صورة التنقل المرحلي أي التتابع بمعاني مختلفة وبصورة متباينة لمدلول الوجود السياسي بحيث يجد الباحث نفسه امام مراحل كل منها تعبر عن حقيقة متكاملة ولكن مستقلة ومختلفة عن سابقتها، إنها نتيجة طبيعية للمرحلة السابقة لكنها، في نفس الوقت، أمراً حتمياً لا بد من فنائه كي يمكن الانتقال إلى المرحلة اللاحقة.

وسوف تتضح أبعاد هذا المصطلح، تماماً، حين يشار إلى أن التطور السياسي يشمل على نواح ثلاث ترتبط، ارتباطاً وثيقاً، بالحياة السياسية هي[٢]:

١. الأفكار السياسية: هي حقل يتعرض لتطور الأفكار والمذاهب. وهي دراسة تاريخية لأنها متابعة زمانية مع نوع من التخصص لأنها تدور حول التراث الفكري المرتبط بظاهرة السلطة.

٢. النظم السياسية: هي دراسة نظامية تدور حول النظم القانونية دون أن تتقيد بالنواحي الشكلية. إنها دراسة تجمع بين التحليل الوضعي والمقارنة المناهجية، وكذلك يمكن القول أنها الحلول التي تقدمها كل جماعة لتنظيم علاقاتها الداخلية – الخارجية. بمعنى تنظيم العلاقات المرتبطة بالسلطة سواء من حيث العناصر التي تتكون منها الطبقة الحاكمة أو الحقوق والواجبات التي تتركز في شخص المواطن كأحد عناصر الطبقات المحكومة.

٣. الحياة السياسية: هي الصراع في سبيل السلطة سواء كان ذلك الصراع مصدره فرد أو قوة تبغي التحكم في الوجود السياسي المحلي، أو مصدره جماعة تسعى إلى السيطرة على غيرها من الجماعات الأخرى. إنها، بعبارة أخرى، نوع من أنواع

(١) الدكتور حامد ربيع: أبحاث في النظرية السياسية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ص ١٢٣.
(٢)المصدر السابق، ص١٢٤ وبعدها.

التعارض والكفاح بين قوى سياسية متعددة، ومن ثم يتجه التطور السياسي إلى وضع حد لهذا التعارض ولهذا الكفاح عن طريق عملية توفيق.... تسمح بنوع من التوازن الذي يمنع من تفجير القوى المحطمة للأستقرار السياسي.

العراق القديم مهد حضارة عريقة كونتها شعوب الجزيرة العربية، وساحة صراع بينها وبين ثقافة أخرى آرية. وبعد قيام الإسلام، وظهور دور العرب في التاريخ، صار ساحة صراع بين العروبة والأعجمية وبين الآراء الدينية المجوسية وبين الإسلام(٣).

والعراق الحديث هو حصيلة التوحيد التدريجي للولايات العثمانية الثلاث، بغداد والموصل والبصرة، والذي ترتب عليه، بعد غزو بريطانيا له، عام ١٩١٤، واحتلالها لكامل أراضيه، عام ١٩١٨، رسم صورة لقيام نظام ملكي ديمقراطي نيابي برلماني يكون تحت حكم الملك فيصل بن الحسين الذي فقد عرشه، في سوريا عام ١٩٢٠، على يد الفرنسيين، فقررت حكومة بريطانيا تعويضه بعرش بديل، هو عرش العراق، حيث تم تنصيبه ملكاً عليه في ٢٣/آب/١٩٢١ لتبدأ مع ذلك التاريخ مسيرة الدولة العراقية الحديثة التي نالت استقلالها، بشكل رسمي، في الثالث من شهر تشرين أول/ أكتوبر/ ١٩٣٢ إثر الإعلان عن قبول عضويتها في عصبة الأمم(٤).

فكيف كان واقع العراق السياسي خلال تلك الفترة التي امتدت حتى عام ١٩٥٨، حيث أطيح بالنظام الملكي وأعقبه نظام جمهوري أمتد، بتطوراته المتعارضة، منذ ذلك الحين وحتى هذه اللحظة؟.

١. **فكرياً:** فلسفة النظام العراقي استمدت أصولها من تطلعات الشريف حسين، والتي تحددت أهدافها بإقامة نظام إتحادي يضم ، في إطاره، المناطق العربية التي انتزعت من الدولة العثمانية تحت قيادته، وقيادة أبنائه، والتي تم توضيح حدودها في بروتوكول دمشق الذي جرت على أساسه محادثات الشريف مع مكماهون. وقد ظل هذا الهدف هاجس الأسرة الهاشمية على مدى تاريخ حكمها. لقد استطاع الملك فيصل أن يجعل المجتمع العراقي يلتف حول حكومته ويساندها فضلاً عن قيامه بإستقطاب الطوائف والقوميات من خلال مناداته بالعراقية هوية تجمعهم تحت لوائها، وتبعاً لذلك وجدنا من بيدهم السلطة يؤسسون للهوية العراقية والثقافة الوطنية، فيتخذوا من العراق ثقافة فسيفسائية تتلون بأطياف جميع الثقافات الفرعية، هوية وثقافة أساس تعلو على كل الثقافات الفرعية

(٣) الدكتور عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص١٠١.
(٤) لم يشهد العراق ردود فعل عنيفة على إنشاء هذا الكيان تدعو أما إلى تقسيمه أو إلى إدماجه في دولة أكبر. كانت هناك شبه قناعة متبادلة بالكيان العراقي بين بريطانيا وأبناء العراق. كانت بريطانيا ترى أن هناك ثلاثة شروط أساسية لتحقيق أهدافها هي: إنشاء دولة (عصرية) ذات حدود وسلطة مركزية لفرض الأمن وجباية الضرائب وحماية المصالح البريطانية من الداخل، وسيطرة نخبة محلية / حليفة تابعة على جهاز الدولة الوليدة، ثم قبول المنافسين الآخرين من الدول العظمى لهذا الأمر. وقد قال اللورد كيرزون أن العراق يجب أن يحكم من خلال واجهة عربية .... من خلال (محمدي) تساعده إدارة عربية قدر الأمكان وبأرث (بريطاني). وأعلن برسي كوكس أنه جاء للعراق (لتشكيل حكومة وطنية بنظارة حكومة بريطانية) . إنظر الدكتور غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ص ٣١-٣٢.

الأخرى. إنهم آرادوا أن يؤسسوا ثقافة عراقية تذوب فيها الثقافات الفرعية[٥].

٢. **النظام السياسي:** لقد حدد الدستور العراقي، لعام ١٩٢٥، طبيعة النظام السياسي المرغوب بأقامته. ولم تكتب مواد هذا الدستور على مقاسات ملكه، وانما كتبت للعراق بأجمعه، لذا تمت الكتابة بتأن ودقة وحذر، وذلك لاعتقاد المشرعين أنه إن لم تراع مثل هذه السمات، فإنهم سيكتبون أحرفاً بالحبر قد تحتاج إلى أنهر من دم لمحوه[٦]. لقد صيغت مواد الدستور لكي يكون النظام العراقي على غرار النظام البريطاني: نظام حكم ملكي ديمقراطي نيابي برلماني حر يحترم إرادة المحكومين.

٣. **الحياة السياسية:** شهدت الحياة السياسية صراعاً على السلطة بين القوى التي كانت تتحكم بالتوجهات السياسية للدولة وتلك القوى السياسية الناشئة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه تنظيماتها السياسية في صياغة السياسة الداخلية والخارجية (المثلى) للدولة العراقية.

لقد عجزت النخبة الحاكمة في العراق، خلال مرحلة الحكم الملكي، عن وضع حد لمثل هذا التعارض بالتوفيق بين أبعاد السياسة التي رسمتها للعراق، وتلك السياسة التي تبنتها القوى غير المساندة لمثل هذا التوجه. لذلك إختل التوازن بين الطرفين والذي كان أحد نتائجه أن حيل بين تلك القوى بأحداث ذلك التغيير المطلوب مما جعل حياة العراق السياسية تتصف بظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

ما يؤشر على هذه المرحلة أن القابضين على السلطة قد انتهجوا خلالها سياسة التضييق (النسبي) على حرية التعبير عن الرأي فلم يسمحوا بحرية مزاولة العمل السياسي للخصوم رغم أن فلسفة النظام تقوم على المبدأ الديمقراطي، فاكتفت بالنص عليه في وثائقها السياسية دون أن تعمد إلى ترجمته على أرض الواقع بشكل كامل.

منذ الإطاحة بنظام الحكم الملكي، عام ١٩٥٨، وحتى عام ٢٠٠٣ تعاقب على قمة السلطة في العراق أربعة رؤساء جمهورية هم على التوالي[٧]: عبد السلام محمد عارف (١٩٦٣-١٩٦٦) وعبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦-١٩٦٨) وأحمد حسن البكر (١٩٦٨-١٩٧٩) وصدام حسين(١٩٧٩-٢٠٠٣) هذه الفترة، التي إمتدت لحوالي نصف قرن، يمكن أن تسجل عليها الملاحظات الأساسية التالية:

١. **فكرياً:** شهد العراق صراعاً بين القوى السياسية المنظمة حول فكرتين أساسيتين، أولاهما دعت إلى تأكيد هوية العراق العربية والتوجه نحو تحقيق هدف الوحدة العربية (بالإنضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة) والثانية أكدت التمسك بهوية العراق الوطنية

(٥) انظر الدكتور سالم سليمان ومالك دحام: العراق في ظل احتلالين ١٩٢١-٢٠٠٣، شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية- عمان، العدد التاسع- كانون الأول ٢٠١٤، ص٩٢.

(٦) المصدر السابق، نفس المكان.

(٧) سبب استثناء الإشارة إلى الفترة الواقعة بين ١٩٥٨- ١٩٦٣ هو أن من تولى هرم السلطة في العراق هو مجلس السيادة الذي تم تشكيله من ثلاث شخصيات تمثل تشكيل العراق- القومي- المذهبي وهم : محمد نجيب الربيعي (سني عربي) ومحمد مهدي كبة (شيعي عربي) وخالد النقشبندي (سني كردي) وكان المستحوذ على السلطة، فعلياً ،هو رئيس مجلس الوزراء عبد الكريم قاسم.

وجعل العروبة، أو الوحدة، من المسائل المؤجلة. هذا الصراع هو الذي كان وراء تلك الانقلابات العسكرية المتكررة التي شهدتها ساحة العراق السياسية خلال فترة الحكم الجمهوري.

٢. **النظام السياسي:** غلبت على نظام الحكم، في هذه المرحلة، صفة الفردانية، أو التفرد في مزاولة السلطة. فالذين تهيأت لهم فرص التربع على كرسي السلطة هندسوا نظاماً سياسياً على مقاساتهم، وبالتالي استحوذوا على سلطات واسعة وبشكل جعلهم خارج أطر، أو حدود، المساءلة دستورياً أو المراقبة سياسياً. إن أي مراجعة للوثائق الدستورية، والسياسية، التي تم تشريعها خلال تلك المرحلة سوف يظهر هذه الحقيقة بوضوح. فنظام الحكم، آنذاك، يمكن وصفه، إجمالاً، أنه نظام فردي – تسلطي– إستبدادي.

٣. **الحياة السياسية:** إتصفت الحياة السياسية بعدم الاستقرار وعكست صراعاً بين إرادات بعضها نادى بضرورة بناء حياة حزبية تعددية ليبرالية المنحى، والبعض الآخر إرتأى أن تكون هذه الحياة محكومة بحزب واحد، أو تجمع سياسي يضم تيارات فكرية تتجسد فيه وحدة المواقف إزاء المشكلات، أو التحديات، القائمة. وقد انتهى المطاف بأقرار فكرة تحكم الحزب (القائد) في الحياة السياسية العراقية.

وبتجاوزنا للمظاهر السياسية التي عكستها النواحي الفكرية والنظامية والسياسية خلال تلك المرحلة فإنه يمكن تسجيل أكثر من ملاحظة عليها هي:

١. أن القضية الكردية كانت شاخصة، ومؤثرة، في الحياة السياسية. فلأول مرة في تاريخ العراق المعاصر يتم الإعتراف بالأكراد كأحدى قوميتين تتشكل منهما الدولة: « فالعرب والأكراد شركاء في هذا الوطن وتقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية» و « يتكون العراق من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية، وتقر للأكراد (وللقوميات الأخرى) حقوقهم المشروعة ضمن الوحدة العراقية، وتكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المناطق العربية»[٨].

وقد أفضت هذه النصوص الدستورية إلى نتيجة كانت في صالح القضية الكردية حيث تم منح الحكم الذاتي للأكراد بقرار صدر عام ١٩٧٢، لكن رابط العلاقة، هذا، مع حكومة بغداد قد انتهى عام ١٩٩٢، حين أعلن الأكراد قيام كيانهم (شبه المستقل) في حدود المحافظات الكردية الثلاث، وتشكيل مؤسسات هذا الكيان (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، واعتبار الفيدرالية هي نموذج الحكم المناسب لأي رابطة قانونية تربط الأكراد بالدولة العراقية، حيث تم إقرار شعار الفيدرالية للأقليم والديمقراطية للعراق[٩].

٢. إن العلاقة مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ساءت لأسباب اقتصادية – سياسية : فأمتيازات النفط التي كانت تهيمن عليها الشركات (الأحتكارية) الغربية وضع حد لها بخطوات تدريجية إبتدأت بتشريع قانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١، ثم

(٨) انظر دستور العراق لعام ١٩٥٨، المادة الثالثة ، الوقائع العراقية ، ٢٨ تموز ١٩٥٨.

(٩) انظر الدكتور حسن الجلبي : العراق والفيدرالية في تنازل الدول عن شخصيتها الدولية كأحد الاحتمالات، الحزب الوطني الكردستاني(دراسة رقم ٢٥) مطبعة براية تي، ١٩٩٦، ص ص ٥٠– ٥٢.

تكوين شركة النفط الوطنية العراقية، فصدور قانون تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ [١٠].

كما كان لتوجهات السياسة العراقية، في محيطها العربي، مردودات سلبية، أيضاً، على تلك العلاقة. فالعراق مع العمل العربي المشترك لأسترداد حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أو الأراضي العربية التي تم احتلالها عام ١٩٧٦. لذا تسارعت عملية بناء القوات المسلحة العراقية، وتمتنت الروابط مع دول الكتلة الشرقية، والأتحاد السوفيتي على وجه الخصوص، فضلاً عن توقيع عقد مع فرنسا لبناء مفاعل نووي يستكمل به تعاضم القدرة العلمية والعسكرية للدولة.

ومن المفارقات في هذا الجانب، أن العراق، قام خلال تلك الفترة، بغزو دولة عربية واحتلالها تحت ذرائع وحجج غير مقنعة، وليترتب على هذا السلوك نتائج مدمرة على الدولة، والمجتمع العراقي معاً.

٣. إن المحيط الإقليمي شهد حدثاً مهماً وخطيراً تمثل في قيام الجمهورية الإسلامية في إيران بعد الإطاحة بنظام حكم الشاه (محمد رضا) عام ١٩٧٩. ولوجود إرث سلبي في العلاقة بين البلدين الجارين (العراق وإيران)، ولأعلان إيران عن أن منهجها الفكري يتجاوز حدود دولتها، وهو مبني على مبدأ (تصدير الثورة) إلى دول الإقليم المجاورة، كان من المتوقع نشوب صراع بين الدولتين ، والذي أخذ شكل نزاع عسكري دموي إستغرق ثمان سنوات(١٩٨٠– ١٩٨٨) وانتهى بقبول إيران أن تقوم علاقة البلدين على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل إشكالية شط العرب طبقاً لقواعد القانون الدولي.

في العام ٢٠٠٣ تم غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولم تكن الأسباب، والذرائع، التي دفعت بهذه الدولة (العظمى) إلى التوجه بآلتها العسكرية نحو هذه الدولة لتحطم نظامها السياسي ونسيجها الاجتماعي ليختلف، من حيث الجوهر، عن تلك الأسباب التي تذرعت بها بريطانيا، في أوائل القرن الماضي، للإقدام على نفس هذه الخطوة. فاحتلال بريطانيا للعراق دوافعه قد تم تحديدها في فرادة موقعه الجغرافي ومركزه السوقي وعلاقته بجنوب إيران والخليج العربي، فضلاً عن تأثيره على سلامة وأمن المواصلات الإمبراطورية والحفاظ على طريق الهند. بل وصل الأمر بأصحاب القرار إلى الإعلان حتى عن الرغبة في الاستعاضة به عن الهند التي أخذت القوى الاستعمارية الأخرى، كالبرتغال وهولندا، تثبت نفوذها في أجزاء منه. فالعراق كان سيمثل، في تلك اللحظة التاريخية الحديثة، لبريطانيا تعويضاً عن الخسارة التي منيت بها، وهذا التعويض سيشمل نواح متنوعة، سياسية واقتصادية: فسيكون وجود بريطانيا في العراق بديلاً عن نفوذها (المنَدثر) في (درة التاج البريطاني) الهند، وستجني منافع اقتصادية يجسدها النفط أولاً، وجعل مثل هذه المناطق أسواقاً مفتوحة أمام منتجاتها التجارية فضلاً عن إستغلال منتجاتها الزراعية لصالح شعبها ثانياً،. وقد عززت بريطانيا

(١٠) انظر غانم محمد صالح: منطق المجابهة في قوانين النفط العراقية، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد الرابع، ١٩٧٣– ١٩٧٤ ، ص ٢٠١ ومابعدها.

مسوغاتها (الاستعمارية) هذه بأدوات تفضي إلى تأمين تفوق مركزها في العراق على ما عداها من القوى الأوربية المنافسة الأخرى: فأنشأت دوائر بريد (بريطانية هندية) في بغداد والبصرة، وأوصلت الهند ببريطانيا عن طريق إمرار أسلاك البرق بينهما عبر العراق، وأصبحت الرؤية في العراق متركزة، بالإضافة لما سبق، في ناحيتين أساسيتين: أولاهما إعتبار العراق طريقاً مائياً يقصر المسافة بين بريطانيا والهند ويخفف الجهد والمخاطر أمام السفن البريطانية بدورانها حول افريقيا ورأس الرجاء الصالح، وثانيهما اعتبار العراق مركزاً لمد خطوط السكك الحديد التي توصل أوروبا بالخليج العربي(١١).

في ضوء كل هذه المعطيات السياسية – الاقتصادية – الجيوستراتيجية أقدمت بريطانيا على احتلال العراق، وأنجزت هذا الهدف في مدة زمنية امتدت ما بين ١٩١٤–١٩١٨، وأعلنت للعراقيين عند شروعها بعملياتها العسكرية فيه أن « جيوشها لم تدخل بلدكم وأراضيكم بمنزلة قاهرين أو أعداء بل بمنزلة محررين..... وانها لا تخاصم العرب وسوف لن تتعرض لهم، ولا لأصولهم، إذا وقفوا موقفاً ودياً منها لا يؤازرون الجنود الأتراك أو يحملون فيه سلاحاً علناً»(١٢).

بالمقابل قد تبدو الأسباب التي قدمتها الولايات المتحدة لغزو العراق عام ٢٠٠٣ مختلفة، في لغتها، عن تلك التي قدمتها بريطانيا، لكن الأهداف التي رسمت لمثل هذا الغزو قد لا تكون متباعدة كثيراً عن سابقتها: فمنذ عام ١٩٩١ أصبح العراق، وليس الاتحاد السوفيتي، هو أساس خطط القيادة المركزية الأمريكية وتدريباتها العسكرية السنوية. وقد بررت الإدارة الأمريكية هجومها العسكري لاحتلال العراق إمتلاكه لأسلحة دمار شامل، وإن حكومته على علاقة بتنظيم القاعدة. ولم يقترن قرار الهجوم، هذا، بإقرار مجلس الأمن له، لذا اعتبر مخالفاً، بشكل صريح، لميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز الدفاع عن النفس في حالتين: حالة التعرض لأعتداء خارجي (والولايات المتحدة لم تتعرض لأعتداء من العراق)، وحالة وجود خطر وشيك على الولايات المتحدة من دولة معينة، وقد ثبت أن العراق لم يكن يملك أسلحة دمار شامل تهدد الغير(١٣).

وإذا كانت بريطانيا قد تجاوزت، عند احتلالها للعراق، قواعد القانون الدولي العام (والتي لا تجيز للمستعمر أو الفاتح أن يعبث بالقوانين المدنية والمحلية التي لا علاقة لها بالقوات العسكرية) حين قامت بإصدار بيانات وأوامر صارمة تبيح الإستيلاء على الأراضي وتجبر المواطنين على العمل وتشيع النظم والقوانين الإدارية الهندية، واعتبار العشائر قوة

(١١) انظر الدكتور غانم محمد صالح: تأثير الاحتلال الأجنبي على الهوية الوطنية(العراق نموذجاً) ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، الجزائر، تموز – يوليو ٢٠٠٦.

(١٢) انظر عبد الرحمن البزاز: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، لندن ، دار البراق ، ط ٤ ، ١٩٩٧ ، ص ٦٥.

(١٣) الدكتور خير الدين حسيب: المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق، المستقبل العربي، أيلول– سبتمبر، ٢٠٠٤، والواقع أن الهدف من احتلال العراق هو جعله نقطة البداية في التحرك الأمريكي الجديد إزاء الدول العربية الأخرى سواء لوزنه أو لمكانته الإقليمية أو لتوجهاته السياسية المناوئة للمخططات الأمريكية، وإن التصور الأصلي أن يكون العراق، بتغييره وفق الخطط الامريكية، رأس رمح في تغيير المنطقة برمتها، وهو المعنى الذي ظهر بوضوح في خطاب الرئيس بوش في شباط /٢٠٠٣ حين قال: إن عراقاً محرراً يمكن أن يظهر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير هذا الإقليم بأهميته الاستراتيجية الكبيرة» انظر الدكتور غانم محمد صالح: الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة وانعكاساتها على مستقبل العراق السياسي، شؤون عراقية، العدد الثاني، أذار/٢٠١١، ص٧٠.

مهمة تؤمن الأمن للمحتل ولمصالحه، وتوجد نظاماً إدارياً مرناً تتمركز فيه، السلطات الأساسية بيد الحكام السياسيين ومعاونيهم من الأنكليز، فأن الولايات المتحدة قامت من خلال الإجراءات التي اتخذها الحكام السياسيون الذين أناطت بهم مهمة تصريف شؤون العراق بأكثر مما قام به المحتلون البريطانيون: فجرى تغييب كل العناصر المؤسسية (أو الهيكل المؤسسي) للدولة العراقية، فتم حل وزارات الدفاع والإعلام والدولة للشؤون العسكرية، وجهاز المخابرات العامة، ومديرية الأمن العامة، وجهاز الأمن الخاص، ومكتب الأمن القومي، والجيش بكل صنوفه وبمختلف مسمياته[١٤]). كما تم التعامل مع الشعب العراقي على أنه مجموعة عرقية دينية وطائفية أكثر من كونه وحدة اجتماعية (متجانسة) تستند إليها وتتشكل بموجبها الدولة العراقية القومية، وبذلك تم تجاوز رابطة المواطنة بين الشعب والدولة بإتجاه تغليب التوجهات الفرعية (الطائفية) للعرق والمذهب على الاتجاه الأصلي (الانتماء الوطني) وتم تشكيل هيئة (مجلس الحكم) [١٥] طبقاً للمحاصصة (الأثنية – الطائفية)، أو ما يعرف (بمكونات الشعب العراقي) وشكلت حكومة ظل بنفس الطيف ليعقب ذلك إصدار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية كوثيقة تعكس منظور الاحتلال الأمريكي لشعب العراق: فالعراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، ونظامه نظام اتحادي يقوم على أساس الجغرافية والتاريخ والفصل بين السلطات. بهذه الإجراءات يكون المحتل قد غير معالم البلد وليس معالم النظام[١٦].

لقد كان قانون إدارة الدولة الحجر الأساس للمناقشات التي أفضت إلى صياغة الدستور العراقي ثم الاستفتاء عليه، أو على الأقل أعتبر ذلك القانون أحد المصادر المفضية إلى تضمين مبادئه العامة في الدستور القادم.

---

(١٤) أنظر بخصوص هذه السياسات والاوامر وبشكل مفصل :الحرب على العراق :يوميات – وثائق – تقارير ١٩٩٠-٢٠٠٥, بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠٠٧,ص ص٩٩٩-١٠٠٢.

(١٥) تم تعيين أعضاء مجلس الحكم (بموجب القرار ١٤٨٣ ألصادر عن مجلس الامن في عام ٢٠٠٣) من قبل سلطة الاحتلال ومنح الحاكم المدني (بريمر) حق عدم المصادقة على هذا القرار، وحق حل المجلس المذكور وهم كل من : إبراهيم الجعفري (حزب الدعوة الإسلامية)، عبد العزيز الحكيم (المجلس الأعلى)، أحمد الجلبي (المؤتمر الوطني العراقي)، إياد علاوي(حركة الوفاق الوطني- العراق) محسن عبد الحميد (الحزب الإسلامي العراقي)، عدنان الباجة جي(تجمع الديمقراطيين المستقلين) نصير الجادرجي (الحزب الوطني الديمقراطي) مسعود برزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، حميد مجيد موسى (الحزب الشيوعي العراقي)، صلاح الدين بهاء الدين (الاتحاد الإسلامي الكردستاني)، عز الدين سليم (حزب الدعوة الإسلامي)، غازي عجيل الياور (عشائر)، صونكول جابوك (التركمان)، يونادم كنة (المسيحيين) سمير شاكر الصميدعي، رجاء الخزاعي، أحمد البراك، عبد الكريم المحمداوي، وائل عبد اللطيف، دارا نور الدين، محمود عثمان، عقيلة الهاشمي، موفق الربيعي، محمد بحر العلوم.أنظر لتفاصيل اوسع بخصوص اسس عمل هذا المجلس في المصدر السابق , ص ص ١٠٦٧-١٠٦٨- ولمحاضر مجلس الحكم احمد الحاج هاشم الدفاعي : العراق تحت الاحتلال : محاضر مجلس الحكم الانتقالي، بلا ،اذار ٢٠٠٤.

(١٦) الذي يبدو من اتخاذ هذه القرارات هو أن احتلال الولايات المتحدة للعراق لم يسفر فقط عن إزالة الدولة الوطنية إنما عن إنهيار ذلك العقد الاجتماعي الذي قام عليه مجتمعها ايضاً. المسألة لم تتوقف عند إنهيار ذلك العقد وإزالة الدولة كناظم للعلاقات الداخلية وتحطيم أجهزتها الرقابية وأدوات سيطرتها، وإنما تجاوزت ذلك إلى حدوث تخلخل بنيوي في أسس التعايش التاريخي بين الطوائف والمذاهب والإثنيات. انظر الدكتور غانم محمد صالح: الاتفاقية الأمنية، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

ولهذا جاءت مضامين الدستور لتتناول قضايا رئيسية هي[١٧]:

١. هيكلة الدولة وتحويلها من دولة بسيطة (موحدة) إلى دولة مركبة (اتحادية).

٢. علاقة الدين بالدولة فتم الإبقاء على نفس العبارات التي وردت في قانون إدارة الدولة فلا يجوز سن قوانين تتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام، أو سن قانون يتعارض مع الديمقراطية أو مع الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

٣. مسألة الهوية والمواطنة فتم الفصل على أن العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه هو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية واعتبار اللغتين (العربية والكردية) هما اللغتان الرسميتان للعراق.

٤. الفصل بين السلطات فنظام العراق برلماني يقوم على أساس الفصل بين السلطات، ويتمثل المواطنون بمجلس للنواب ينتخب دورياً طبقاً لقانون انتخابي يعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة مع التمثيل ألنسبي.

٥. حقوق الأفراد وحرياتهم (التي تكفلها عادة دساتير الدول الديمقراطية) تكون مكفولة.

إن أي تناول للجوانب الفكرية والنظامية والسياسية، التي حددت مضامينها خلال المراحل التي سبقت الغزو الأمريكي للعراق، سيقود إلى تحديد سمات المرحلة التي تلت عام ٢٠٠٣ وحتى هذه اللحظة وعلى الوجه التالي:

فكرياً: تم التحول عن النهج العروبي – العلماني الذي كان أحد مظاهر النظام السياسي إلى النهج الإسلامي. فالدولة العراقية دينها الرسمي هو الإسلام وهو المصدر الأساسي للتشريع، ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابته، والدستور تضمن الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي.... وأنه جاء استجابة لدعوى القيادة الدينية ... والمراجع العظام. هذه التضمينات (الدينية) هي التي كانت وراء الآراء التي كانت تقطع بأن الدستور الجديد عمل على (تديين) وأسلمة وتطييف العراق... وعدم إبراز فكرة المواطنة على نحو واضح بل جعلها ضعيفة وأحياناً مشوشة من خلال نصوص دستورية تتحدث عن (مواجع) القمع الطائفي، والشعائر الحسينية، والمراجع العظام وغيرها. ولا شك أن مثل هذه التضمينات (اللغوية) تثير التباساً كبيراً حول مسألة علاقة الدين بالدولة[١٨].

لقد تم تكريس التمايز الطائفي والمذهبي وفقاً لصيغة المحاصصة التي تم ترسيخها في قرارات ما بعد الاحتلال مباشرة، وهو ما ترجمت أحد جوانبه، المادة ١/٤١ في الدستور حين قررت « أن أتباع كل دين، أو مذهب، أحرار في ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية، وإدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية....»، وهكذا أصبحت الأوقاف، بعد أن كانت وزارة واحدة، هيئتان إحداهما للشيعة والثانية

(١٧) حول دستور (عام ٢٠٠٥) ومضامينه وسلبياته وإيجابياته أنظر: الدكتور خير الدين حسيب، مصدر سبق ذكره، وكذلك الدكتور عبد الحسين شعبان: الدستور والدولة من الاحتلال إلى الاحتلال، القاهرة– المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٤، وكذلك الدكتور باسيل يوسف قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، المستقبل العربي(٣٢٣) كانون الثاني– يناير ٢٠٠٦ ،ص ٨٨ ومابعدها

(١٨) المصدر السابق.

للسنة، مما زاد في تعميق القسمة الطائفية على نحو غير مبرر، وقاد إلى إضعاف مبدأ المواطنة والإنتماء الوطني.

قانونياً (أو نظامياً): تم صياغة دستور دائم للعراق ضمن تفاصيل جعلته يغرق إحياناً، في جزئيات لا مبرر لذكرها فيه كان من الممكن أن تنظم بقانون. ولهذا جاء ليحمل خليطاً من المفاهيم المتعارضة دون وحدة موضوع أو اتفاق مضمون. وانعكس ذلك على لغة الكتابة فجاءت ضعيفة المبنى ومتناقضة المعنى وخصوصاً لجهة دلالتها(١٩).

ولم يحسم الدستور عدداً من القضايا..... من قبيل تشكيل أقاليم جديدة وقضية كركوك، ومسائل توزيع الثروة والمياه. هذه الجوانب (السلبية) هي التي كانت سبباً في ظهور تقييمات لهذه الوثيقة العقدية (الدستور) بشكل موضوعي: فبدلاً من أن يكون صدور الدستور تعبيراً عن توافق المجتمع على عقد اجتماعي – سياسي جديد، وليس استحقاقاً انتخابياً، نجده يعبر عن توازن القوى السياسية ... ويحتوي على لغة تفريقية بدلاً من أن تكون لغة توحيدية جامعة تحدد درجة تطور المجتمع والملامح الأساسية الدولة وهويتها وشكل نظامها السياسي والاجتماعي والحقوق والحريات. بهذه الصورة يصبح الدستور، عند البعض، وثيقة غير صالحة لإدامة العملية السياسية أو المصالحة الوطنية، التي هي أس الأستقرار في العراق(٢٠). وهنا قد يثور تساؤل ينصب على الأسباب الحقيقية، التي جعلت الدستور يظهر بمثل هذه الصورة السلبية؟

لا شك أن الأسباب عديدة لكن أهمها يمكن أن يشخص بالآتي:

١. طبيعة تشكيل اللجنة الدستورية التي أنيط بها صياغة الدستور. فقد تم اختيار أعضاء هذه اللجنة طبقاً لمبدأ المحاصصة (الحزبية – الطائفية) ولم يكن لأغلبية أعضائها خبرة دستورية ولا قانونية، لا بل لم يكونوا يميزون بين مفهومي الدستور والقانون، أو حتى يعرفوا معنى الدستور. بإختصار كانوا من غير المتخصصين بعلم القانون فلا يوجد بينهم خبير دستوري أو أستاذ جامعي يمتلك خبرة في مجال القانون الدستوري. كانوا خليطاً متنافراً من السياسيين غير المنسجمين في طروحاتهم ورؤاهم تغلب على سلوكياتهم نزعة الإنتقام، لذا كان من الطبيعي أن يكون هناك رفض، كاسح، للدستور خصوصاً في المحافظات ذات الطابع السني، وهو رفض يعبر عن الفشل في بلورة إجماع شامل عليه (٢١).

٢. هيمنة روح الغلبة عند كتابة الدستور، وهذه النزعة (المتعالية) كانت وراء تأسيس قواعد الخلاف والصراع والعنف. الأمثلة كثيرة في هذا الصدد، يمكن إيراد

(١٩) الدكتور عبد الحسين شعبان: رؤية في مشروع الدستور (الدائم)، المستقبل العربي، العدد (٣٥٠) أكتوبر/ تشرين الأول٢٠٠٥، ص٩٤، وكذلك الدكتور ستار جبار علاي: العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، بغداد– مكتبة السنهوري، ٢٠١٨، ص ص ١١٠–١١١.

(٢٠) المصدر السابق، ص ص ١١٣– ١١٤

(٢١) انظر الدكتور منذر الفضل: مشكلات الدستور العراقي، أربيل – دار أراس للطباعة، ٢٠١٠، ص ٦٩ وما بعدها، نقلاً عن المصدر السابق، ص ص ١١٨–١١٩.

بعضها مثل مسألة العلاقة بين الإقليم (الكردي) والمركز (العربي) حول مواضيع تحديد المناطق المتنازع عليها والنفط. كلا المسألتين كانت وراء تأجيج الصراع بين أربيل وبغداد بين الحين والآخر.

سياسياً: كان التوجه بعد عام ٢٠٠٣ هو إقامة نظام ديمقراطي بديلاً عن النظام الذي أطيح به. وكان تحقيق هذا الأمر يقتضي توفير آليات تختلف، سواء في منطلقاتها الفكرية والسياسية أو في شكلها، عن سابقاتها من التجارب، إضافة إلى بناء مؤسسات سياسية تعمل على تجسيد هذا النموذج المرغوب في إقامته. فتم اختيار ما أصطلح على تسميته بالديمقراطية التوافقية كنظام يلائم التشكيل السياسي ألجديد للعراق. ويقوم هذا الشكل السياسي المقترح على أساس التوافق السياسي الذي من شأنه أن يفضي إلى تكتلات سياسية تستند على برامج سياسية مدنية. ولا شك أن هذا التوصيف لهذا النموذج من الديمقراطية لا غبار عليه خصوصاً وأن تطبيقه كان ناجحاً في أكثر من دولة تتميز بمجتمعاتها التعددية (ألنمسا، بلجيكا، هولندة، سويسرا، لبنان، ماليزيا) غير أن عملية التطبيف في العراق جرت على أساس أحلال برامج وسياسات طائفية عرقية عشائرية بدلاً من ديمقراطية التوافق، أو بمعنى آخر ديمقراطية المساهمة والمشاركة.... ديمقراطية الموافقة والتأييد حسب. هذا الواقع يمكن الاستدلال عليه من خلال الصورتين التاليتين:

١. تشكيل مجلس الحكم طبقاً لصيغة تقتضي بأن يكون للشيعة (من منطلق الأكثرية السكانية) ثلاثة عشر عضواً، وللسنة خمسة أعضاء ومثلهم للأكراد، وعضو واحد لكل من المسيحيين والتركمان.

٢. إجراء الانتخابات البرلمانية التي هي الركن الأساسي لأي عملية ديمقراطية، ولأي نظام سياسي ديمقراطي، لأنها تمثل أفضل الخيارات، أو الآليات، التي عرفتها شعوب العالم المتمدنة لتشكيل دولها وبناء سلطاتها السياسية بعد توليها وممارستها. فمن خلال هذه الآلية تتأكد الشرعية والمقبولية، كما يتأكد، أيضاً، الرضاء الشعبي عن السلطة السياسية وعن مؤسساتها.

لكن الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق وبالأخص في دورتي عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ أظهرت تدني نسبة المشاركة فيهما، إذ بلغت نسبة العزوف عنها حوالي ٤٠ بالمائة من أصوات الناخبين، فلم يشارك في انتخابات عام ٢٠٠٥ سوى ستة ملايين ناخب عراقي من أصل أربعة عشر مليون ناخب، كما بلغت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم في الخارج حوالي ١٢ بالمائة من مجموع الأصوات المسجلة [٢٢].

هذا التدني في مستوى المشاركة السياسية كانت تقف وراءه أسباب منها طبيعة السياسات المطبقة (عنف– طائفية– عشائرية) وحجم المشاريع المنجزة (سياسية كانت أو خدمية) وفيما إذا كانت مثل هذه الإنجازات تصب في صالح عامة الشعب، أو في من بيدهم السلطة والموالين لهم.

(٢٢) انظر غانم محمد صالح : الانتخابات التشريعية ومستقبل العملية السياسية ، ورقة قدمت إلى الندوة التي عقدها المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في إربيل، نيسان،٢٠١٤.

وبإفتراض أن الانتخابات هي إحدى الأدوات الرئيسية المفضية إلى تسوية الخلافات بين القوى الاجتماعية داخل حدود الدولة الواحدة، ووسيلة للتحكيم بين الأفكار والاختيارات وأن السلوك التصويتي، في مجمله، هو تجسيد لفكرة القبول بالآخر والعيش المشترك[٢٣]، فأن مثل هذا الافتراض من الصعب تعميمه، أو سحبه، على التجربة العراقية، لأن البناء السياسي قد شكل فيه وفقاً لأهواء وصور هي أبعد ما تكون عن الديمقراطية الحقيقية، بحيث وصل الأمر إلى القول بأن هناك مشهد ديمقراطي لكنه يفتقر إلى ديمقراطيين.

بعبارة أخرى أن الحكومات العراقية المتعاقبة إكتفت بإجراء عملية الانتخاب معتبرة ذلك الإجراء هو الديمقراطية بعينها، في حين أن للديمقراطية آليات متحركة على الأرض، وراسخة في الضمائر، وسلوك على مستوى الأفراد والجماعات، في الوقت الذي لمس المراقبون لها (الانتخابات) كثرة الطعون بها وشبهات التزوير عليها، وتدخل المال السياسي فيها، إضافة إلى دور أجهزة الأمن، المرتبطة بالحكومة، وتعطيل دور السلطة القضائية في الفصل في تلك الشبهات وإدعاء التزوير. فهل يمكن، بعد كل هذه المظاهر السلبية للعملية السياسية، الحديث عن التداول السلمي للسلطة؟

إن هذه الأحكام على واقع العملية الانتخابية هي التي كانت وراء إقدام المفوضية العليا للانتخابات على خطوة (جريئة) إبتدأت بتنفيذ نظام استخدام البطاقات الالكترونية (للحد من أعمال التزوير والتلاعب التي شهدتها الانتخابات في الأعوام ٢٠١٠و ٢٠١٤ على نطاق واسع) وانتهت باستكمال هذه الخطوة عام ٢٠١٨ حين قامت بتثبيت طبعة إبهام الناخب على البطاقة الالكترونية قبل إصدارها[٢٤].

ما يمكن تأكيده بشأن واقع العراق السياسي بعد عام ٢٠٠٣ هو أن سياسة الولايات المتحدة المطبقة في العراق كانت وراء ظهور وتنامي الصراع المذهبي فيه، والذي قاد إلى تفكيك بناه الاجتماعية الوطنية (السياسية – والأهلية) وأطلاق تناقضاتها وتفسيخ علاقات العراقيين الداخلية، وتنمية عصبيات المذهب في صفوفهم ودفعهم إلى التموضع الاجتماعي من جديد في استقطاب طائفي – مذهبي– عشائري دفعهم إلى قتال بعضهم بإستخدام هذا المذهب ضد ذاك هنا، أو استخدام المذهب الثاني ضد الأول هناك. ولهذا لم يكن من الصدفة بمكان أن يكون العراق، في الخطاب السياسي الأجنبي، خالياً من أي صيغة تشده إلى ماهيته العربية، فيصبح بلاد (الشيعة) و(السنة) و(الأكراد)، أو بلاد (المسلمين) و(المسيحيين) حسب.

والحقيقة التي يمكن الإشارة إليها هي أن ما جرى تنفيذه، من سياسات تأليب الطوائف على بعضها واقتتالها، لم يكن فصلاً ختامياً في استراتيجية التفكيك، وإنما كان مقدمة لها، وأختباراً سيتم تعميمه على معظم دول المحيط العربي، وحيثما كان هناك

(٢٣) انظر الدكتور باسل حسين: ظاهرة الاحتباس السياسي في العراق... الانتخابات إنموذجاً، شؤون عراقية، العدد الأول – كانون الثاني، ٢٠١٠، ص٩٤.

(٢٤) حتى هذه الخطوة قد تم ابطال تأثيرها بسبب حجم التزوير الذي طبع عمليات الانتخابات السابقة، حيث إتضح أن صفقة شراء الأجهزة المؤمنة لحسن أداء العملية الانتخابية وضمان نزاهتها قد شابها شبهات جدية تتعلق بجوانب تخص سهولة اختراقها وبالتالي عدم الحيلولة دون التزوير، ومن ثم تأمين انتخابات نزيهة وشفافة.

تعدد مذهبي أو طائفي.

هذا التموضع المذهبي الذي طبع المشهد السياسي العراقي (ولا زال) هو في حقيقته صراع معاصر وأسبابه معاصرة، أيضاً، لكن موضوعه الأساس هو موضوع ممتد، وهو أمر تشده أهداف سياسية تطل على المجتمع وتتمسك بها القوى (السياسية– الاجتماعية) التي تطلقها لبلوغ تلك الأهداف ولكن بمفردات فقهية وتبعية مذهبية.

هذه المظاهر السلبية التي يشهدها مسرح العراق السياسي سواء على صعيد الحياة السياسية أو الحياة الفكرية والنظامية إنما يعكس، في أبعاده، حقائق معينة تدلل على أن هناك معاناة حقيقية تواجهها الدولة، وكذلك السلطة، تتمثل في وجود أزمة حادة تتصل بجوانب متعددة وتنصب على مدى مشروعيتها السياسية، كما يعاني المجتمع العراقي، أيضاً، من أزمة تتعلق بمسائل الإندماج الاجتماعي الوطني وهشاشة البنى الاجتماعية الداخلية وانكشافها أمام التأثير الخارجي، وسهولة اختراقها، فضلاً عن المشروع، المتفق عليه، والذي تقوم على أساسه السلطة والدولة وقواعد الحياة السياسية.

هذه التحديات التي تواجهها الدولة ، و المجتمع، تقتضي، إذا ما أريد تجاوزها، إتباع أساليب غير تقليدية يتم بها إعادة الأوضاع إلى حالتها الاعتيادية (السليمة) وقد تتمثل في:

١. إبرام عقد اجتماعي جديد بين الحكام والمحكومين.
٢. إجراء اصلاح ديمقراطي حقيقي لا شكلي.
٣. سيادة مفهوم المواطنة على ما عداه من المفاهيم الأخرى.
٤. تحقيق الاندماج الاجتماعي بالانتقال من المجتمع الأهلي العصبوي إلى المجتمع المدني الحديث.

هكذا يصبح وكأن المطلوب هو بناء دولة عصرية حديثة يتم التجاوز بها مظاهر الدولة الفاشلة (الفاسدة) والتي أصبحت قرينة الأوضاع (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية) القائمة[٢٥].

ولا شك أن تحقيق هذا الهدف يتطلب، في أحد جوانبه، ضرورة تأكيد التوافق بين القيم الفيدرالية والقيم الديمقراطية (الليبرالية). فهذه الأخيرة لا تقوم، فقط، على حكم الأغلبية، لكنها، أيضاً، تؤكد على الدستورية وعلى حكم القانون واحترام الأقليات وتوزيع السلطات السياسية. ومن ثم فإن القيم الديمقراطية الليبرالية تصبح شرطاً مسبقاً لأي نظام سياسي فيدرالي فعال يعتمد على إحترام المعايير الدستورية وحكم القانون واحترام روح التسامح والتوفيق بين الأقليات. وبالمقابل سيقوم النظام الفيدرالي بتعزيز قيم الديمقراطية عن طريق التأكيد على الشرعية لكل الوحدات المكونة للدولة وحكومتها المنتخبة بشكل مباشر لتكون مسؤولة أمام ناخبيها وبالتالي يتم كبح الفرد بتوزيع السلطات ألشرعية بين مراكز متعددة لصنع القرار السياسي في داخل الكيان المدني.

(٢٥) حتى هذه الخطوة قد تم ابطال تأثيرها بسبب حجم التزوير الذي طبع عمليات الانتخابات السابقة، حيث إتضح أن صفقة شراء الأجهزة المؤمنة لحسن أداء العملية الانتخابية وضمان نزاهتها قد شابها شبهات جدية تتعلق بجوانب تخص سهولة اختراقها وبالتالي عدم الحيلولة دون التزوير، ومن ثم تأمين انتخابات نزيهة وشفافة.